

Distr.: General
21 July 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين
لأوروغواي والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

تحيل أوروغواي والسويد، بصفتها الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، طيه مذكرة توجز وقائع الاجتماع الذي عقد في ٤ أيار/مايو ٢٠١٧ بشأن المرأة والسلام والأمن في مالي (انظر المرفق).
ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أولوف سكوغ
السفير

(توقيع) ماثيو رايكروفت
السفير

(توقيع) إلبو روسيلي
السفير



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأوروغواي والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن

موجز وقائع الاجتماع بشأن مالي، الذي عقد في ٤ أيار/مايو ٢٠١٧

في ٤ أيار/مايو، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعه الثالث بشأن المرأة والسلام والأمن في مالي. واستمع الأعضاء إلى إحاطة من كل من نائب الممثل الخاص للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ونائبة الممثل الخاص للأمين العام، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية والممثلة المقيمة لمالي، وممثلين كبار عن العنصرين المدني والعسكري للبعثة، وممثلين عن وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

ولاحظ الأعضاء الالتزام القوي لقيادة البعثة بمسألة المرأة والسلام والأمن، ولكنهم كانوا مهتمين بصفة خاصة بمعرفة ما إذا كانت أعداد النساء المنخفضة داخل البعثة والشواغر الكبيرة في الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية تؤثر في قدرة البعثة على القيام بتحليل المسائل الجنسانية والنزاع. ولاحظ الأعضاء الزيادة في حوادث العنف الجنسي والجنساني في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، ولكن أيضاً انخفاض معدلات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، مقارنة بالفترة السابقة، الذي يمكن أن يُعزى إلى النقص في الإبلاغ.

ولئن كانت هناك مكاسب هامة في تمثيل المرأة في الانتخابات المحلية ومؤتمر الوفاق الوطني، فإن مشاركتها في الهيئات المكلفة بتنفيذ اتفاق السلام والسلطات المؤقتة التي عينت مؤخراً تظل محدودة للغاية. وأشار مقدمو الإحاطات إلى أن الأمم المتحدة تقوم بجهود في مجال الدعوة على مستوى رفيع من أجل سد هذه الفجوة ورحبوا بدعم مجلس الأمن وتأثيره فيما يتعلق بهذه المسألة. وأشارت قيادة البعثة إلى أنه بالرغم من أن تمثيل المرأة في السلطات المؤقتة في الشمال مؤسف جداً، فالوظائف هناك مؤقتة وسيجري انتخاب من يشغلها خلال بضعة أشهر، وهذا يعني أنه ستتاح فرص للاستفادة من النجاح النسبي فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الانتخابات المحلية ولتنفيذ حصة ٣٠ في المائة المحددة للنساء. وفي الآونة الأخيرة، قامت البعثة، في إطار شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتدريب أكثر من ٤٠٠ مرشحة وتعمل على ضمان أن تكون آراء المرأة ممثلة تمثيلاً كافياً في عملية الاستعراض الدستوري. ومثلت النساء أكثر من ٣٠ في المائة من المشاركين في مؤتمر الوفاق الوطني. وتعمل الأمم المتحدة عن كثب مع أمين المظالم في مالي، الذي يتأخر العملية، وتتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر إشارات مباشرة إلى حقوق المرأة وأولوياتها وشواغلها الاقتصادية.

وفيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، أبرز مقدمو الإحاطات النهج الابتكاري للحكومة، من خلال إنشاء وحدة تنسيق داخل وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة، ووضع خطة لكل كيان حكومي بشأن الكيفية التي سيسهم بها في تنفيذ خطة العمل، واستحداث صندوق مشترك للتبرعات لتعبئة الموارد، ولكنهم أعربوا عن القلق من أنه لم يتم تلقي سوى مليون دولار كتمويل تحفيزي حتى ذلك التاريخ من أجل تغطية الميزانية البالغة ٢٠ مليون دولار.

وأكد مقدمو الإحاطات من جديد على أن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مسألة تهم البعثة بأكملها، بما يشمل العنصرين المدني والعسكري وعنصر الشرطة، وفريق الأمم المتحدة القطري. غير أنهم أشاروا إلى تدني تمثيل المرأة في البعثة: ٢٧ في المائة من الموظفين المدنيين الدوليين، و ١٩ في المائة من الموظفين المدنيين الوطنيين، و ٣٤ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، وأقل من ٧ في المائة من أفراد الشرطة، وأقل من ٢ في المائة من الأفراد العسكريين. وأعيد التأكيد على أهمية زيادة عدد النساء في العنصر العسكري وعنصر الشرطة، مع الإشارة إلى أن الزيادة في النسبة المئوية ستؤدي إلى زيادة هائلة في قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، والتعامل مع السكان المحليين، وتحسين الأمن. وأشار العنصر العسكري إلى نشر مستشارين عسكريين للشؤون الجنسانية في المقر والقطاعات في الأشهر الستة الماضية، ودعا إلى زيادة عدد الضابطات العسكريات في الميدان.

وأثار ممثل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع مسألة أن مشروع البيان المشترك مع الحكومة لم توضع صيغته النهائية ولم يوقع بعد، على الرغم من جهود الدعوة المتواصلة التي يبذلها كل من قيادة البعثة، وكبير مستشاري شؤون حماية المرأة، وشعبة حقوق الإنسان. وقام أحد الأطراف الموقعة على اتفاق السلام، وهو الائتلاف، بتوقيع بيان انفرادي بشأن منع العنف الجنسي في حالة النزاع، وفي آذار/مارس، قامت جماعة مسلحة موقعة على الاتفاق وتابعة للائتلاف، هي تنسيقية الحركات الأزاودية، بتوقيع خطة عمل مع الأمم المتحدة لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم. وتواصل البعثة رصدتها وحوارها مع وزارة العدل وحقوق الإنسان بشأن متابعة حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي وقعت خلال ذروة النزاع، في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، ولكن حالة الجهاز القضائي وانعدام الأمن يعيقان بدء المحاكمات. وعزا المشاركون الارتفاع العام في عدد حوادث العنف الجنسي والجنساني إلى زيادة الإبلاغ عن الحوادث في أماكن أخرى في البلد، وليس فقط في الشمال وحده، وهو اتجاه يتوقع أن يستمر في عام ٢٠١٧. ويؤكد الحاجة إلى تقديم الخدمات إلى الناجين. وتعمل المنظمة على ضمان التصدي في القانون الجديد بشأن العنف الجنساني لمسائل العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال، بطرق منها التحاور مع المناصرين المحليين، من البرلمانيين إلى الزعماء الدينيين والتقليديين.

ورحب ممثل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحصول مجلس الأمن على معلومات وتحليلات أفضل بشأن مسائل المرأة والسلام والأمن في مالي، من خلال كل من فريق الخبراء غير الرسمي وإيلاء مزيد من الاهتمام لمسائل المرأة والسلام والأمن وتوخي دقة أكثر بشأنها في تقارير البعثة الفصلية المقدمة إلى المجلس، وأعرب عن أمله في أن يظهر هذا التحسن بوضوح أيضا في إحاطات المجلس ومشاوراته.

وشملت التوصيات التي قدمها المشاركون وأمانة الفريق ما يلي:

(أ) كفالة أن يقوم مجلس الأمن، في قراره المقبل المتعلق بتجديد ولاية البعثة المتكاملة،

بما يلي:

١' الحفاظ على اللغة القوية بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ودور المرأة القيادي والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي اعتمدت في قرار السنة الماضية؛

٢' الإعراب عن الأسف إزاء استمرار استبعاد المرأة من الهيئات المكلفة بتنفيذ اتفاق السلام ورصده، وكذلك من السلطات المؤقتة المعينة في المناطق المتضررة من النزاع؛

٣' الترحيب بالمكاسب في مجال التمثيل السياسي للمرأة ومشاركتها في الانتخابات والجهود الرامية إلى تنفيذ الحصص الموضوعة للجنسين التي اعتمدت في عام ٢٠١٥؛

٤' دعوة الجهات المانحة إلى زيادة التمويل للخدمات المقدمة لضحايا العنف الجنساني وتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك التدخلات المحددة لتحسين إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء وتعزيز قدرات مؤسسات سيادة القانون؛

(ب) تشجيع البلدان المساهمة بقوات على أن تحافظ على متوسطاتها الوطنية من حيث تمثيل المرأة في الجيش والشرطة عند نشر قوات في البعثة، بحيث تكون المتوسطات في هذه الأخيرة مطابقة للمتوسطات الوطنية. وينبغي لأعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات أن يواصلوا مناقشة تمثيل المرأة في مؤتمر تشكيل القوات المقرر عقده في ٢٢ أيار/مايو؛

(ج) أن تقوم البعثة المتكاملة بوضع وتنفيذ خطة عمل لضمان زيادة توظيف النساء في البعثة. وبالنظر إلى الالتزام القوي للأمين العام بالمساواة بين الجنسين، ينبغي أن تكفل البعثة الاستخدام الكامل للأدوات التي يتيحها المقرر لضمان زيادة التمثيل في المناصب العليا؛

(د) أنه ينبغي أن يتواصل القيام، في التحاور مع السلطات المالية، بالدعوة من أجل وضع الصيغة النهائية للبيان المشترك بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتوقيعه، مع وضع استراتيجية شاملة ومتعددة القطاعات بشأن المسألة. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تتصدى أي استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف العنيف للعنف الجنسي، وينبغي الاعتراف بضحايا العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات المتطرفة بأنهم ضحايا للإرهاب.

وأعرب الرئيسان المشاركان عن شكرهما للبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري في مالي على المشاركة في الاجتماع والتزما بمتابعة التوصيات والاجتماع مرة أخرى في عام ٢٠١٨.